



القمة العالمية
لمجتمع المعلومات
جنيف 2003 - تونس 2005



المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، 16-18 نوفمبر 2005، تونس

خطاب السيد ادريس جطو، الوزير الأول للمملكة المغربية

فخامة الرئيس؛
أصحاب السمو والمعالي والسعادة؛
سعادة الأمين العام؛
حضرات السيدات والسادة

بداية أنتهز هذه الفرصة لأتوجه إلى فخامة الرئيس السيد زين العابدين بن علي، بالتهنئة لاحتضان تونس الشقيقة لهذه القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، وأتقدم بالشكر إلى المنظمين على الجهود التي بذلت من أجل تأمين أفضل الظروف لانعقاد هذا اللقاء التاريخي.

ولا تفوتني هذه الفرصة دون أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي أنان، على التزامه الشخصي وعلى ما بذلته المنظمات المتخصصة وعلى رأسها الاتحاد الدولي للاتصالات من مجهودات قيمة خلال مرحلة الإعداد لهذه القمة.

إن هذه القمة التي نلتئم فيها اليوم مع كافة مكونات المجتمع العالمي، تعتبر محطة هامة لإجراء تقييم موضوعي

لمدى تنفيذ "خطة عمل مرحلة جنيف"، وما تم الالتزام به في إطارها، ومناسبة للوقوف على الخطوات التي قطعت للتقليص من الفجوة الرقمية بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

كما أن هذه القمة تشكل أيضا فرصة لوضع استراتيجيات متكاملة محدّدة المعالم، تحظى بدعم اقتصادي ومالي من المجتمع الدولي والمؤسسات المالية العالمية، تقوم على التآزر بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وتمكن كذلك من الانتقال من مرحلة وضع التصورات إلى التنفيذ الفعلي.

حضرات السيدات والسادة

إن مرحلة جنيف من قممتنا هذه، وضعت أمام دول العالم تحديات كبيرة، وأناطت مسؤوليات رفعها بجميع الأطراف المعنية.

وانسجاما مع توجهات المرحلة الأولى، بادرت السلطات العمومية في المملكة المغربية، بتنسيق تام مع الفاعلين الخواص ومكونات المجتمع المدني، إلى اعتماد استراتيجية

إرادية ومتكاملة لتسريع اندماج المغرب في مجتمع المعلومات والتواصل، تقوم على محورين أساسيين:
أولاً: العمل على تقليص الفجوة الرقمية بتيسير ولوج تقنيات الإعلام والتواصل، وتوسيع دائرة المستعملين إلى فئات عريضة، من أفراد ومقاولات وإدارات عمومية.
ثانياً: تطوير صناعة وطنية للإعلام والتواصل والخدمات المرتبطة بها.

لقد جعلت السلطات العمومية المغربية من تحرير قطاع الإعلام والتواصل، ومن تعبئة الإمكانيات الذاتية الضرورية، وانتهاج أساليب الحكامة الجيدة، المقومات الأساسية لخلق الدينامية المنشودة لهذا القطاع، وبلوغ الأهداف المسطرة ضمن الاستراتيجية الوطنية.

وبالفعل، كان المغرب من الدول النامية السباقة إلى اعتماد سياسة إرادية لتحرير خدمات الاتصالات والمعلومات.

وقد حرصنا على مد هذا القطاع بالوسائل المالية اللازمة من خلال تعزيز الاعتمادات العمومية المرصودة له، وإحداث صندوق للخدمات الشمولية، فضلا عن الإمدادات التي يوفرها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإدراكا من المغرب أيضا بأهمية الدور الذي يضطلع به صندوق التضامن الرقمي الدولي في المساعدة على رآب الفجوة الرقمية، خاصة بين الدول الإفريقية وبقية دول العالم، حرصت المملكة المغربية على أن تكون من ضمن الدول المنشأة لهذا الصندوق والمساهمة فيه.

وقد حققت هذه السياسة نتائج هامة، حيث تجاوز عدد المشتركين بشبكة الهاتف النقال وحده 10 ملايين، أي أكثر من ثلث ساكنة المغرب، ومستعملي الأنترنت زهاء 4 مليون خصوصا بفضل اعتماد نظام ADSL ذو الصبيب العالي.

واعتبارا لما يوفره قطاع التعليم من إمكانيات لمضاعفة حجم المستعملين، تم اعتماد برنامج طموح لتعميم الاستخدامات المعلوماتية يرمي إلى ربط 8600 مؤسسة تعليمية بشبكة الإنترنت، ويستفيد منه أكثر من 6 ملايين تلميذ رصد له غلاف مالي من ميزانية التنمية العمومية يبلغ 100 مليون دولار.

كما قطعت المملكة المغربية أشواطاً هامة في تنفيذ برنامج "الإدارة الإلكترونية"، حيث تم فتح العديد من الخدمات على الخط.

وينصب اهتمامنا في الوقت الراهن على إحداث العديد من المناطق التكنولوجية لاستقطاب صناعات المعدات والتجهيزات والخدمات المعلوماتية المتنوعة، الوطنية منها والدولية.

حضرات السيدات والسادة

إننا نؤمن بأن إرساء مجتمع عالمي للمعرفة والمعلومات، رهين بتوفير الشروط الضرورية لتحقيق هذا

المُبتَغى، وفي مقدمة هذه الشروط تمكين الدول الأكثر احتياجا من المساعدات المالية اللازمة، التي تعتبر العنصر الأساسي لإنجاح المشاريع المضمنة سواء في خطة عمل جنيف أو تلك التي سنتبناها خلال هذا المؤتمر.

حضرات السيدات والسادة

قبل أن أختتم كلمتي هذه، أريد التأكيد على أن المملكة المغربية تعلق آمالا كبيرة على هذه القمة وعلى نتائجها التي نأمل أن تكون في مستوى انتظارات الشعوب، وبخاصة في الدول الفقيرة والنامية، وأن تؤسس لشراكة من نوع جديد تعتمد التعاون المثمر وتبادل الخبرات والتجارب من أجل بناء المجتمع الكوني للمعرفة والمعلومات، في نطاق منظومة الأمم المتحدة وآلياتها، يروم السلم والاستقرار والتعايش والتفاعل بين الثقافات.

أتمنى في الختام، لأشغال هذا المؤتمر كامل التوفيق والنجاح، وأجدد الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في التأمه وخاصة القطاعات الحكومية التونسية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.